بعض الطلاب يلخصون كتباً من جامعة عالمية ويتبنونه كأطروحة!!

جامعة دمشق في المرتبة ١٠١٥ بقواعد البيانات من أصل ٤٧ ألف جامعة

١٠٠ طالب حصلوا هذا العام على درجة الدكتوراه بمرتبة «امتياز وشرف»

| فادي بك الشريف

كشفت مصادر جامعية لـ«الوطن» أن 100 رسالة دكتوراه مُنحت هذا العام في جامعة دمشق بدرجة الامتياز والشرف بما يعادل 20 بالمئة من إجمال عدد الرسائل الممنوحة، واصفة هذا الرقم بالكبير، علماً أن عدد الرسائل الممنوحة في الماجستير مع الدراسات بكلية الطب البشري يتجاوز الـ700 رسالة.

وأضافت المصادر: لولا الـ10 درجات «تميز» مطلوبة لقاء نشر الأبحاث العلمية في المجلات العالمية لوصلنا إلى أرقام كبيرة بعدد رسائل الماجستير والدكتوراه التي مُنحت بدرجات الشرف والامتياز، مبينةً أنه يتم سنوياً منح 500 رسالة دكتوراه بدرجات مختلفة، وتم وضع علامات التميز ضمن قاعدة بيانات معينة للحصول عليها من الطالب.

وحول ما نشرته «الوطن» حول التشدد بشروط الدكتوراه، أوضحت المصادر أن التعديل قد يطرأ على شروط النشر الخارجي والاستدلال العلمي، من دون إجراء أي تعقيد أو صعوبة مع اللجوء إلى وضع شروط منطقية وتدريجية بهدف تحقيق العدالة بين جميع طلبة الدراسات العليا.

وأضافت: يأتي ذلك في ظل وجود تفاوت بين كلية وأخرى على صعيد إجراءات إعداد الأبحاث العلمية، منها قيام بعض الطلاب بإعادة تلخيص لأحد الكتب في إحدى الجامعات الخارجية، ويتبنونه كأطروحة بما لا يرقى ليكون بحث ماجستير أو دكتوراه، الأمر الذي يتطلب وجود تشدد بالشروط، كما أن التقييم لا يرتبط بعدد الصفحات وإنما بالمستوى العلمي الذي تقدمه الرسالة مع الالتزام بالمعايير الموضوعة، علماً أن الجامعة تتخذ إجراءاتها لدعم البحث العلمي والباحثين.

وقالت المصادر: إن النشر الخارجي في المجلات العالمية هو «مجاني» علماً أن التكلفة تصل لـ3 آلاف دولار للنشر في المجلات المتقدمة عالمياً، كما أن هناك إعفاء وحسماً كاملاً للسوريين لكون سورية منخفضة الدخل، وهي ضمن المعلومات التي بحاجة إلى تصويب.

ونفت المصادر وجود مجلات بدول معينة لا تنشر للطلبة السوريين، مبينة أنه تم خلال العام الماضي نشر 465 مقالة علمية، نحو نصفها تم نشره في مجلات بريطانية وأميركية، ما يعكس معاملة السوريين مثلهم مثل بقية الطلبة على صعيد البحث العلمي.

وبينت أن هناك ازدياداً بأعداد المقالات والأبحاث العلمية المنشورة في الجامعات العالمية خلال السنتين الماضيتين، وتجاوز هذا الرقم الـ400 مقالة منذ بداية العام وحتى تاريخه، منها 165 مقالاً تم نشرها في مجلات بريطانية وأميركية، الأمر الذي ينعكس على تطور البحث العلمي وأن الأبحاث العلمية العائدة لطلبة سورية تلقى اهتماماً عالمياً، ولاسيما أن النشر يكون في أفضل 25 بالمئة من المجلات على مستوى العالم.

وكشفت المصادر أن جامعة دمشق في المرتبة 1015 على صعيد قواعد البيانات من أصل 47 ألف جامعة وهو رقم جيد، لتشهد الجامعة قفزة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية بعد أن وصل ترتيبها إلى ما يناهز المرتبة 8 آلاف خلال عام 2018، ما يعكس اهتمام الجامعة وارتقاءها بالبحث العلمي والباحثين وتقديم كل الدعم اللازم رغم ظروف الأزمة والتحديات الراهنية، مضيفة: الأمر كذلك ينطبق على المعهد العالي للعلوم التطبيقية أو التكنولوجيا.

وقالت المصادر: هناك معاناة من الطلاب على صعيد موضوع «الترجمة» وهو أمر مبرر لهم، في ظل وجود ضعف لدى بعض الطلاب، علماً أن الجامعة لديها فريق داعم للمساعدة في موضوع الترجمة.

سياسات الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية

د. علي عثمان لـ«الوطن»: العمل على تحديث المسطحات المائية للمزارع السمكية

| محمود شاهين

تعد الثروة السمكية من أهم روافد الاقتصادي التي تؤمن الأمن الغذائي للمواطن، ومن هنا جاءت العناية بها من خلال تشكيل الهيئة العامة للثروة السمكية التي أوكلت إليها مهام متابعة وتطوير هذه الثروة «الوطن» التقت د. علي عثمان مدير الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية، الذي حدثنا بداية عن الهيئة وهيكليتها فقال:

أحدثت الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية بالقانون رقم / 11 / لعام 2021 وهي هيئة ذات طابع إداري تهدف إلى تطوير وحماية الثروة السمكية وتنمية مواردها وإدارة وتنشيط الفعاليات المختلفة بهذا المجال بهدف زيادة الإنتاج على مستوى القطر ورفع نصيب الفرد من الأسماك في سورية.

من أبرز مهامها: تحدث د. عثمان عن المهام المنوطة بالهيئة وهي:

– وضع الخطط والبرامج للحفاظ على الأحياء المائية وتنمية مواردها.

– حماية الأحياء المائية والثروة السمكية وخاصة من خلال تنظيم مواسم الصيد.

– إدخال أساليب وتقنيات حديثة في الصيد تساهم في الحفاظ على ديمومة الموارد السمكية.

– منح تراخيص إقامة مزارع الأسماك وتطوير برامج الاستزراع السمكي.

– تأمين البرقات والإصبعيات من السلالات المحسنة للمزارعين.. وتطوير الأعلاف السمكية لتأمين متطلبات التوسع في المزارع.

– تأجير حقوق الصيد في المياه الداخلية غير المخصصة لأغراض الشرب أو غير المستغلة استغلالاً حسناً.

– منح التراخيص لإقامة المزارع السمكية ومزارع الأحياء المائية.

– القيام بالبحوث والدراسات العلمية والمشاريع التجريبية النموذجية الإرشادية وتعميمها على المواطنين.

– إقامة المحميات الطبيعية للأحياء المائية ووضع أسس إدارتها بما يكفل الحفاظ على التنوع الحيوي.

– مراقبة أسواق السمك والتأكد من مطابقتها للمواصفات المحلية ومعايير الجودة.

– توسيع آفاق التعاون في المجال السمكي على الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

تعمل الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية ضمن استراتيجية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لرفع مساهمة قطاع الثروة السمكية في تعزيز الأمن الغذائي من خلال نشر ثقافة تربية الأسماك وزيادة الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع تربية الأسماك.

في مجال الإصبعيات:

كما قدّم د. عثمان فكرة عن التفريخ الصناعي:

تعمل الهيئة على زيادة إنتاج الإصبعيات كماً ونوعاً من التفريخ الصناعي والطبيعي في مفرخ مركز أبحاث الهيئة في مصب السن لأنواع أسماك الكارب العام والعاشب والفضي. ويجري العمل على تجهيز مفرخ مزرعة قلعة المضيق في الغاب ومفرخ مزرعة أسماك الروبيحية في القنيطرة كما سنعمل العام القادم على استكمال مفرخ مزرعة سعلو في دير الزور لتأمين الإصبعيات في المنطقة الشرقية.

تقوم الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء بتأمين جزء من حاجة أصحاب المزارع الخاصة ومستثمري السدود من إصبعيات أسماك الكارب والمشط بسعر التكلفة.

في مجال الأعلاف:

وعن تأمين الأعلاف أضاف د. عثمان بأن الهيئة تعمل على: المساهمة في تطوير صناعة الأعلاف المتخصصة من خلال اقتراح خلطات علفية تساهم في تأمين متطلبات التوسع في المزارع السمكية.

تعمل الهيئة بالتعاون مع المؤسسة العامة للأعلاف وتشجع على تأمين وزيادة المقنن العلفي الممنوح للمربين.

الاستثمار وتأمين المواقع المناسبة:

وعن الاستثمار في الثروة السمكية قال د. عثمان: جذب وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السمكي، وقد تم مؤخراً عقد عدة لقاءات تشاورية مع المستثمرين والراغبين بالاستثمار في القطاع السمكي بحضور الجهات المعنية في معظم المحافظات، وتم تحديد الصعوبات التي تعترض قيام مثل تلك المشاريع ليصار إلى معالجتها بالوسائل الممكنة.

وأضاف عن المشاريع الطموحة: تم تشميل مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة والأحواض الترابية بقانون الاستثمار رقم /8/ لعام 2021 واستثناؤهم من القيود المفروضة على مستلزمات الإنتاج.

تم إدراج المساحات المخصصة للمزارع البحرية في مسودة الخريطة الاستثمارية للساحل السوري في كل من محافظتي اللاذقية وطرطوس، وتلك المساحات المخصصة تشكل نحو 2 بالمئة فقط من طول الساحل السوري، وهي نسبة قليلة بالنظر إلى أهمية تلك المشاريع الحيوية، وتقوم وزارة النقل / المديرية العامة للموانئ بتأجير تلك المواقع لتقوم الهيئة لاحقاً بمنح الترخيص المطلوب وفق القرار الوزاري 128/ت الصادر عن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إقامة مزرعة أقفاص عائمة في المياه العذبة بطاقة إنتاجية / 10000 / طن سنوياً وعرضها للاستثمار من القطاع الخاص. إعداد دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك بمزارع تقليدية ترابية بطاقة 100 طن وطرحها للاستثمار.

تقوم الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للموارد المائية في بداية كل عام بتحديث قائمة المسطحات المائية القابلة لتأجير حقوق الصيد فيها وعرضها على الاستثمار، حيث بلغ عدد المسطحات المؤجرة لعام 2024 / 27 / مسطحاً مائياً، إضافة إلى تسهيل إجراءات منح تراخيص إقامة المزارع السمكية.

تم إيجاد حل لمشكلة بدل استثمار الحيز المائي في السدود والمسطحات المائية العذبة التي كانت تقف عائقاً أمام إنشاء مزارع التربية المكثفة ضمن الأقفاص العائمة في المياه العذبة، وذلك من خلال القانون رقم / 11 / لعام 2021 وتعليماته التنفيذية.

في السويداء 100 معهد غير مرخصة مقابل 15 نظامية

مدرسون في السويداء يشجعون طلابهم في الشهادتين للالتحاق بالمعاهد الخاصة

| السويداء -عبير صيموعة

سجلت بورصة الدروس الخاصة للعام الحالي في السويداء أعلى بورصة منذ سنوات بعد أن تجاوزت أسعار بعض المواد للشهادة الإعدادية 70 ألف ليرة بمعدل ساعة واحدة ولطلاب الشهادة الثانوية 100 ألف للمواد العلمية، كما سجل العام الحالي انتشاراً واسعاً للمعاهد الخاصة التدريسية لمواد الشهادتين والتي افتقد معظمها الترخيص لتبقى موضة معاهد متابعة الدروس للصفوف الانتقالية الموضة الأكثر انتشاراً مع أسعار تبدأ من 15 و25 ألفاً لكل مادة بالجلسات الجماعية وبمعدل ساعة واحدة.

ورغم أن قرار وزارة التربية يقضي بألا يكون المعلمون ضمن تلك المعاهد والمخابر اللغوية من ضمن ملاك مديرية التربية إلا أن الأغلبية العظمى منهم من المعلمين ضمن الصفوف الدرسية والكادر التربوي.

واشتكى كثير من الأهالي لجوء بعض المدرسين ضمن الكوادر التدريسية في المدارس إلى جر طلابهم ضمن الشهادتين والزامهم الالتحاق بالمعاهد التدريسية الخاصة التي يقومون بالتدريس ضمنها بحجة ضعف مستواهم، مؤكدين أن هناك الكثير من المدرسين باتت حصصهم ضمن الدوام المدرسي "تحصيل حاصل وتدريس على مبدأ رفع العتب" ليتم التركيز على التعليم ضمن تلك المعاهد أو ضمن الدروس الخاصة في المنازل التي سجلت أسعارها أرقاماً فلكية تراوحت بين 60 و75 لطلاب التعليم الأساسي و75 و100 ألف لطلاب الشهادة الثانوية وللساعة الواحدة.

وأشار الكثير من الأهالي في شكواهم لـ«الوطن» إلى عدم قدرتهم على مجاراة تلك الأسعار مع اضطرارهم لتسجيل أبنائهم أو إعطائهم الدروس الخصوصية لأن الكثير من المعلمين "مع الأسف" لا يعطون الطالب المجهود والمعلومة المطلوبة ما يجبره على اللجوء إلى المعاهد الخاصة أو الدروس الخاصة.

كما أشار بعض الأهالي إلى أنهم ليسوا ضد الدروس الخصوصية لقناعتهم بجهود المدرسين المقدمة توازياً مع الرواتب الشحيحة إلا أنهم طالبوا بضرورة مراقبة تلك المعاهد والزامها بأجور محددة تسمح لهم بتسجيل أبنائهم ولا يبقى التحصيل العلمي حكراً على أبناء الأسر الميسورة.

مدير التربية في السويداء أكرم الحسنية أكد لـ«الوطن» وجود معاهد تدريسية ولغوية مرخصة من وزارة التربية عبر دائرة التعليم الخاص، مؤكداً أنه لا يحق للمدرسين الموجودين على ملاك مديرية التربية إعطاء أي درس ضمن المخابر اللغوية، كما تم إلزامها بساعات الدوام من الساعة الثالثة ظهراً، علماً أنه توجد رقابة من الضابطة العدلية في التربية، أما المعاهد التنموية فتعود بتبعيتها إلى البلديات وهي الجهة المخولة بالرقابة، وكل معهد أو مدرسة خاصة يجب أن تنشر أقساطها في لوحة الإعلانات وهي متوافقة مع قرارات وزارة التربية وأي مخالفة فيها تستوجب المحاكمة القضائية.

وأضاف: كما أن المدارس الخاصة تم السماح للمدرسين بالتدريس ضمنها وفق القرارات التي تقضي ألا تتعدى ساعات التدريس ست ساعات أسبوعياً للمدرس على ألا تتعارض مع ساعات التدريس ضمن جدوله المدرسي.

الضابطة العدلية في مديرية التربية في السويداء أوضحت لـ«الوطن» أن المعاهد والمخابر الحائزة الترخيص النظامي لا يتجاوز عددها 15 معهداً على مساحة المحافظة، أما غير المرخصة فيتجاوز 100، هذا طبعاً عدا المعاهد غير المعروفة بالنسبة للضابطة، مشيرة إلى أن قرار الوزارة يسمح للمخابر المرخصة من وزارة التربية بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي بعد الساعة 15 على ألا يكون المعلمون في المعاهد والمخابر من ضمن الملاك التدريسي لمديرية التربية، علماً أن قرار السماح بترخيص تلك المعاهد إنما جاء لإتاحة فرص عمل لمن ليس لديه عمل من الخريجين ولمن خارج الملاك من مدرسين متقاعدين أو غير متعاقدين مع التربية.

ولفتت الضابطة إلى أنه ستتم متابعة تلك المعاهد والمخابر بعد توجيهات الوزارة الأخيرة، إضافة إلى ورود العديد من شكاوى الأهالي حول الأقساط المطلوبة، علماً أن المعاهد المرخصة هي الوحيدة الملتزمة بقرارات الوزارة.

في مواجهة أزمة خانقة للنقل في اللاذقية

المحافظ: إنشاء غرفة عمليات والتدخل عند الحاجة والضبط الفوري لكل مخالفة

| اللاذقية - عبير محمود

مع تواصل حالات الازدحام بمعظم الكراجات في محافظة اللاذقية، أكد المحافظ خالد أباظة العمل على معالجة مشكلات النقل بالتنسيق بين الجهات المعنية على مستوى المحافظة، واتخاذ إجراءات جديدة لتخفيف الازدحام ومعالجة الشكاوى والطلبات.

وخلال جولة له على كراجات انطلاق السرافيس ضمن مدينة اللاذقية «الشرقي، الفاروس، الشعبي، وموقف دراج»، رافقه فيها قائد الشرطة وأعضاء من المكتب التنفيذي ومديرو الجهات المعينة والمرور، أكد أن نقابة النقل البري معنية بنقل كل الشكاوى والصعوبات التي تعترض عمل السائقين واستعداد المحافظة لمعالجتها وفق ضوابط العمل المعتمدة.

كما أكد المحافظ على السائقين الالتزام بالعمل وخطوط السير ومسارات الخطوط وفق نظام التتبع GPS ونقاط البداية والنهاية، لتأمين نقل الركاب، مشدداً على التوجه لرفع قيمة الغرامة المتعلقة بالتسرب أو التلاعب بنظام التتبع، داعياً إلى تعزيز ثقافة الشكوى على كل مفاصل العمل الموكلة إليها متابعة حركة النقل.

من جهته، أكد قائد الشرطة في اللاذقية اللواء عبدو كرم تلقي كل الشكاوى المتعلقة بالنقل بما فيها على عناصر الشرطة المخولين بمتابعة العمل بهذا المجال، وذلك على الرقم المجاني لقيادة الشرطة 108 وعلى الرقم 115 المخصص لعمليات المرور.

وفي الجولة، تم رصد أهم مطالب المواطنين والسائقين والمقترحات المتعلقة بحركة النقل ضمن الكراجات كلها، ليتم اعتماد حلول مناسبة مع الجهات المعنية.

وفي السياق، ترأس المحافظ أباظة اجتماع لجنة تنظيم الركاب المشترك، بهدف تكثيف الجهود لضبط حركة النقل العام والتخفيف من الازدحام بشكل عام، وأكد ضرورة إنشاء غرفة عمليات لمتابعة حركة النقل والتدخل عند الحاجة على الخطوط بالتعاون مع شركة النقل الداخلي، والتنسيق مع شركة المحروقات لوضع نقطة مراقبة حية لتتبع وسائط النقل، ما يمكّن من الضبط الفوري لكل مخالفة وحالة تسرب.

وتم التأكيد خلال الاجتماع على وضع مقترحات لضبط أمور النقل ومنها رفع مستوى الرقابة، وقيمة الغرامة المالية عند تسرب آليات النقل العام لتكون رادعة، إضافة إلى مقترح بتفعيل دور شرطة الكراجات للقيام بمسؤولياتها والتدخل عند الازدحام.